



الجمعة 3 رمضان 1447 هـ - 20 فبراير 2026

أخبار النافذة

[السياسي "يلاعب" صندوق النقد" قبل اجتماع "25 فبراير" برفع أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه!! بالفيديو | حريق بدمياط يقتل شخصا" ويدمر 5 منازل يشاهد | | الأهلي يبدأ لبالي رمضان يفوز صعب على الحونة في الدوري يشواطئ الإسكندرية في مواجهة التآكل والعواصف الخبيرة الاقتصادية سالي صلاح: مصر تلفظ أنفاسها الأخيرة والحكومة غارقة بالفساد معبر رفح بعد أسبوعين من إعادة التشغيل... 50 عابراً يومًا وشاحنات أقل من احتجاجات غزة 2 رمضان.. كسر الإحصار المغولي بعد "بلاط الشهداء" بنزعة في شهر رمضان.. حكاية بروي فصولها نجم الهلال](#)

□

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
 - اخبار مصر
 - اخبار عالمية
 - اخبار عربية
 - اخبار فلسطين
 - اخبار المحافظات
 - منوعات
 - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
 - دعوة
 - التنمية البشرية
 - الأسرة
 - مديا

الرئيسية « الأخبار » اقتصاد

"السياسي" يلاعب "صندوق النقد" قبل اجتماع "25 فبراير" برفع أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه!!





الجمعة 20 فبراير 2026 05:45 م

ارتفع سعر صرف الدولار الأميركي أمام الجنيه المصري في آخر التعاملات بنحو 1.2%، بعد فترة قصيرة من التباطؤ العملة المحلية لأنفاسها وتعافيتها النسبي في نهاية عام 2025، ليعود السؤال عن قدرة هذا التحسن على الصمود أمام ضغط السوق وانتظار مراجعة حاسمة من صندوق النقد الدولي أواخر فبراير، وسط آراء متباينة لخبراء يرون في الخطوة دعماً للاستقرار أو تمهيداً لموجة جديدة من الأعباء على المواطنين.

سعر الصرف يقفز مجددًا قبل أيام من اجتماع 25 فبراير

تحركات السوق أظهرت عودة الدولار إلى الاقتراب من مستوى 47.5 جنيه في عدد من البنوك، مع تسجيل أعلى سعر لدى كريدي أغريكول وبنك التنمية الصناعية عند 47.58 جنيه للشراء و47.68 جنيه للبيع، مقابل أقل سعر لدى "ميد بنك" عند 46.84 جنيه للشراء و46.94 جنيه للبيع، بينما استقر السعر في بنوك كبيرة مثل الأهلي ومصر وقطر الوطني والعربي الأفريقي قرب 47.54 جنيه للشراء و47.64 جنيه للبيع، وسجل البنك المركزي المصري 47.52 جنيه للشراء و47.66 جنيه للبيع، في إشارة إلى ضيق الفارق بين السعيرين الرسمي والمصرفي.

هذا التحرك يأتي بعد عام أنهى فيه الجنيه 2025 على أداء وصف بالقوي نسبيًا، مع مكاسب تقارب 6.7% أمام الدولار بدعم من قفزة في تحويلات العاملين بالخارج وتحسن السيولة داخل الجهاز المصرفي، لكن التحسن ظل هشًا في ظل استمرار الفجوة بين احتياجات التمويل الخارجي وحجم الموارد المستقرة، ومع ترقب المستثمرين مسار العلاقة مع صندوق النقد وشروط المراجعات المتتالية للبرنامج الممتد.

ترى د. عالية المهدي أن تجربة 2016، حين تم توقيع أول اتفاق كبير مع صندوق النقد وتحريك سعر الصرف، شكلت نقطة تحول في مسار الاقتصاد، إذ أفرزت سعرًا "أكثر واقعية" يعكس العرض والطلب، لكنها حذرت في تصريحات سابقة من أن الاقتراض من الصندوق، رغم دعمه المؤقت للجنيه، يرفع عبء الدين العام، وتوقعت في وقت لاحق تحركات تدريجية في سعر الصرف بدلاً من تعويضات عنيفة جديدة، مع أهمية تشجيع الاستثمار والصناعة والزراعة لتقليل الاعتماد على التمويل القصير الأجل.

مراجعة صندوق النقد: سيولة إضافية أم باب لضغوط جديدة؟

المشهد المالي يزداد حساسية مع إعلان المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي، جولي كوزاك، إدراج مصر على جدول اجتماع المجلس التنفيذي يوم 25 فبراير، لمناقشة المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج تسهيل الصندوق الممدد، إلى جانب المراجعة الأولى لبرنامج الصلابة والاستدامة، بما قد يتيح شريحة تمويلية إجمالية تقارب 2.3 مليار دولار إذا تمت الموافقة النهائية، وهي أموال تعوّل عليها الحكومة لتخفيف ضغط الدولار وتمويل عجز الميزان الخارجي.

هذه المراجعات لا تنفصل عن شروط واضحة كررها الصندوق في بياناته، من بينها تسريع برنامج الطرقات وبيع حصص في الشركات العامة لصالح القطاع الخاص، وتخفيض دعم الوقود تدريجيًا، وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، وهي ملفات أثارت في مرات سابقة جدلاً واسعاً حول كلفة الإصلاح على الطبقات المتوسطة والفقيرة، وحول ما إذا كانت السلطة تنفذ خطوات بنوية حقيقية أم تكتفي بتحركات جزئية مع كل مراجعة جديدة.

الخبير الاقتصادي د. محمد فؤاد يرى أن أجواء المراجعتين الخامسة والسادسة تبدو أكثر هدوءًا من الجولات السابقة، مع تحسن نسبي في بعض المؤشرات وقدرة أكبر على التواصل مع المؤسسات الدولية، لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن تأجيل شرائح سابقة ودمجها في مراجعات لاحقة كان إشارة واضحة إلى بطء تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، وإلى علاقة “مرهقة” مع الصندوق تقوم على التعهدات المتكررة والتأخر في التنفيذ، ما يجعل أي تمويل جديد مرهونًا بإثبات جدية أكبر في ملفات مثل الطرقات وخروج الدولة من بعض الأنشطة.

الجنية بين توقعات مزيد من الضعف وكلفة اجتماعية متنامية

التوقعات الدولية لسعر الدولار مقابل الجنيه خلال 2026 تشير إلى استمرار ضغوط الضعف، مع بقاء أغلب النماذج الفنية قرب نطاق 52-55 جنيهاً للدولار في المتوسط، وفق تقارير حديثة ترصد تأثير تشديد شروط الصندوق، وتراجع الفجوة بين السعرين الرسمي وغير الرسمي، وتباطؤ التدفقات طويلة الأجل، رغم التحسن المؤقت الذي حدث بعد تعويم مارس وعودة جزء من السيولة الدولارية للنظام المصرفي.

د. هاني توفيق كان قد حذر في مناسبات سابقة من أن تخفيض قيمة الجنيه يظل “أمرًا واردًا”، متوقعًا زيادات تدريجية في سعر الصرف مع تغير معدلات التضخم وخروج الأموال الساخنة، وأكد أن الدفاع الجاد عن العملة يحتاج إلى عشرات المليارات من الدولارات وليس مجرد شرائح متفرقة من صندوق النقد، معتبرًا أن أي سعر رسمي لا يعكس قوى العرض والطلب الواقعية لن يصمد طويلًا أمام ضغوط السوق، مهما بدا مستقرًا لفترة قصيرة.

في المقابل، تنظر سالي صلاح بحدة إلى اقتراب موعد 25 فبراير، وترى أن كل مراجعة جديدة مع الصندوق ترتبط، في التجربة المصرية، بموجة لاحقة من الإجراءات التي تصيب الشرائح الأضعف، سواء عبر زيادات في أسعار الوقود أو الخدمات أو تحريك جديد لسعر الصرف، وتعتبر أن التعويل المتكرر على التمويل الخارجي، دون تغيير نموذج الاقتصاد القائم على بيع الأصول والاستدانة، يجعل أي تحسن مؤقت في سعر الجنيه مجرد فاصل قصير قبل ضغوط جديدة على الدخول الحقيقية للمواطنين.

هذا التباين في تقييم الدور الذي يلعبه الصندوق ينعكس في قراءة د. عالية المهدي التي تركز على أهمية وجود سعر صرف واقعي وإصلاحات هيكلية تحفز الإنتاج والصادرات، في مقابل أصوات مثل سالي صلاح تحذر من “تطبيع” الاعتماد على القروض وخصخصة الأصول كحل شبه وحيد، بينما يقف خبراء مثل د. محمد فؤاد في منطقة وسط، يرون أن إنجاز مراجعة 25 فبراير بنجاح سيخفف الضغط قصير الأجل على الجنيه، لكنه لن يغيّر الصورة ما لم تتقدم الحكومة فعليًا في ملفات العدالة الاجتماعية وتعديل هيكل النمو بعيدًا عن المضاربات والعقار والإنفاق المعتمد على الديون.

في ضوء تحرك الدولار الأخير وعودة الجنيه إلى التراجع، تبقى الأسئلة مفتوحة حول قدرة الحكومة على استثمار أي تمويل جديد في تثبيت حقيقي لسعر الصرف عبر زيادة الإنتاج والصادرات وتقليص الواردات غير الضرورية، وليس فقط عبر استخدام دولارات الصندوق في سد فجوات عاجلة، بينما يترقب المواطن البسيط ما إذا كان اجتماع 25 فبراير سيعني له بعض الاستقرار، أم أنه مجرد محطة جديدة في سلسلة طويلة من القرارات التي تجعل الجنيه أضعف وسلّة المعيشة أثقل.

تقارير



شاهد | | هروب جماعي من مركز علاج إدمان بالهرم يفضح إمبراطورية المصحات غير المرخصة

الاثنين 29 ديسمبر 2025 01:00 م



[تشريد جماعي وتهديدات أمنية.. تسريح عشرات العمال من شركة «زد غير البحار» بمصر الجديدة](#)
الخميس 18 ديسمبر 2025 07:00 م

مقالات متعلقة

[ببرتنقي علاغلاو طغصين يذلاو .. زمة تاع جارملا: نديجلا حقلا ق وندص ضرق رلاود رايلم 2.3](#)

[2.3 مليار دولار فرض صندوق النقد الجديد: المراجعات تمر.. والدّين بضغط والغلاء يقترب](#)

[اهعيبلا اديهمه ي دايسلا ق وندصلا بختيارا لا رصم ق دانف لقن ي سيسلا](#)

[السياسي ينقل فنادق مصر التاريخية للصندوق السياحي تمهيدا لبيعها](#)

[؟ريبكلا عيبلا أديله ..ة صروبل 20 و ي دايسلا ق وندصلا كرش 40 لقن ..حقلا ق وندصلا عجارم بارنقا عم](#)

[مع اقتراب مراجعة صندوق النقد.. نقل 40 شركة للصندوق السياحي و20 للبورصة.. هل يبدأ البيع الكبير؟](#)

[امّا 20 ذنمة قويسم ريعة يرعس تازفق ..امسلا ي ف ناضمرش يما](#)

[يامش رمضان في السما.. قفزات سعرية غير مسبوقة منذ 20 عامًا](#)

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [ميديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)

- 
- 
- 
- 
- 
- 

إشترك

أدخل بريدك الإلكتروني